

Distr.: General
16 February 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة والعشرون
١٢-١ أيار/مايو ٢٠١٧

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

فنلندا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-01921(A)



* 1 7 0 1 9 2 1 *

أولاً - عملية صياغة التقرير

- ١ - صاغت وزارة الشؤون الخارجية لفنلندا ونسقت تقرير فنلندا الوطني الثالث المقدم في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل ووضعت صيغته النهائية بالاشتراك مع وزارات أخرى.
- ٢ - وقد أتاحت عملية صياغة التقرير، التي تزامنت مع وضع خطة العمل الوطنية الثانية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، لفنلندا فرصة إجراء تقييم شامل لحالة حقوق الإنسان فيها ومناقشتها بصراحة مع المجتمع المدني. وبحثت الجهات المعنية بالرقابة القانونية وأمناء المظالم الخاصون والمجالس الاستشارية والمنظمات غير الحكومية العيوب التي تشوب الأعمال الكاملة للحقوق الأساسية (الدستورية التي يتمتع بها جميع الأفراد على قدم المساواة) وحقوق الإنسان وما يتصل بها من تحديات، واقترحت على الحكومة تدابير كفيلة بتحسين حالة تلك الحقوق. وتستجيب خطة العمل لهذه المقترحات بمشاريع عديدة. ولدى إعداد خطة العمل، استُشير أصحاب مصلحة عديدون، مثل المنظمات غير الحكومية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وشباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦. واستُخدمت المواد التحضيرية لخطة العمل أيضاً في صياغة تقرير الاستعراض الدوري الشامل.
- ٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عممت وزارة الخارجية مشروع تقرير الاستعراض الدوري الشامل لكي تعلق عليه أكثر من ١٣٠ جهة من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها السلطات العامة، والجهتان العليتان المعنيتان بالرقابة القضائية، وأمناء المظالم الخاصون، والمجالس الاستشارية، ورابطة السلطات المحلية والإقليمية الفنلندية، والبرلمان الصامي، والكنائس والجماعات الدينية، والعديد من المنظمات غير الحكومية.
- ٤ - وعلقت المنظمات غير الحكومية على مشروع التقرير في اجتماع عقد في وزارة الخارجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
- ٥ - وتوجه وسائط التواصل الاجتماعي والموقع الشبكي لوزارة الخارجية الانتباه لعملية الاستعراض الدوري الشامل وتحضيرات فنلندا لها.

ثانياً - تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة الأولى

أهداف الحكومة الرامية إلى تعزيز أعمال حقوق الإنسان

- ٦ - تحتفل فنلندا في عام ٢٠١٧ بمرور مائة عام على نيل استقلالها. وتهدف حكومة رئيس الوزراء، يوها سيبيلا، التي نصبت في أيار/مايو ٢٠١٥، إلى وضع الاقتصاد الفنلندي على مسار النمو المستدام ورفع نسبة العمالة وضمان تمويل الخدمات العامة والضمان الاجتماعي. وستنفذ الحكومة إصلاحات هيكلية لتعزيز العمالة والأعمال الحرة والنمو الاقتصادي. وفي مجال الرفاه والصحة، سينصب التركيز على الدعم والإدماج المبكرين، والأساليب الوقائية، وسلاسل الخدمات الفعالة المراعية لاحتياجات العملاء عبر الحدود الإدارية. وتهدف الحكومة إلى تعزيز أعمال حقوق الإنسان وإتاحة الفرصة للناس لكي يقرروا خياراتهم بأنفسهم. وستروج الحكومة للهجرة بدافع العمل، كما ستشجع إجراء نقاش صريح لسياسة الهجرة، ولكنها لن تتسامح مع العنصرية. وستولي اهتماماً خاصاً للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستروج الحكومة أيضاً لثقافة نقاش وطنية قائمة على التسامح واحترام كرامة الإنسان.

تقرير الحكومة عن حالة حقوق الإنسان

٧- بالإضافة إلى برنامج الحكومة، يعد تقرير الحكومة عن حالة حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤ صكاً رئيسياً آخر يوجه تنفيذ سياسات حقوق الإنسان. ويتناول التقرير الأنشطة التي تضطلع بها فنلندا في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي وإعمال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ويشدد على دور التدابير الطويلة الأجل في تعزيز المساواة. ومن المبادئ والأهداف الهامة الأخرى في أنشطة الحكومة نطاق حقوق الإنسان وعلميتها، ومشاركة المجتمع المدني مشاركة قوية. وتلتزم الحكومة، في أنشطتها الخاصة، بعدم التسامح مطلقاً مع الخطاب العنصري وغيره من الخطابات الداعية إلى الكراهية. وعند صياغة التقرير، استشارت الحكومة المنظمات غير الحكومية والجهات المعنية بالرقابة القانونية وغيرهم من الخبراء في مجال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان. وأجاب زهاء ألف شخص على استبيان الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان الذي نشر في موقع *Otakantaa.fi* الشبكي لكي يشارك فيه الجمهور.

٨- ولن تصدر الحكومة خلال ولايتها الانتخابية الحالية تقريراً جديداً عن حالة حقوق الإنسان. وستمدد الفترات الفاصلة بين تقارير حالة حقوق الإنسان، وينبغي أن توجه التقارير المقبلة الخطط الأساسية لأنشطة الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان على مدى فترة أطول من الزمن.

خطة العمل الوطنية الثانية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان

٩- تهدف خطة العمل الوطنية الثانية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ إلى تعزيز هذه الحقوق من خلال اتخاذ تدابير ملموسة. وترمي الخطة، علاوة على ذلك، إلى كفاءة اتساق السياسات المتعلقة بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

١٠- ولدى إعداد خطة العمل، درست الحكومة التوصيات التي قدمتها إليها مؤخراً هيئات رصد المعاهدات الدولية والإقليمية وغيرها من آليات حقوق الإنسان، بما فيها عملية الاستعراض الدوري الشامل، كما درست السوابق القضائية الدولية المتعلقة بفنلندا. وعلاوة على ذلك، تستند خطة العمل إلى التقييم المستقل لخطة العمل السابقة، وبرنامج الحكومة، وتقرير الحكومة عن حالة حقوق الإنسان، والآراء التي أعرب عنها البرلمان أثناء نظره فيه. وتأخذ الخطة في اعتبارها أيضاً آراء الجهات المعنية بالرقابة القانونية وأمناء المظالم الخاصين والسلطات والمنظمات غير الحكومية.

١١- وشملت خطة العمل الأولى، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، جميع الإدارات وغطت الحكومة برمتها وتضمنت ٦٧ مشروعاً منفصلاً لتعزيز إعمال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان. واعتبر التقييم المستقل أن تلك الخطة تمثل خطوة هامة في تطوير الهيكل الوطني لحقوق الإنسان. ورأى التقييم أيضاً أن تلك الخطة تزيد شفافية أنشطة الحكومة في مجال حقوق الإنسان وتجمع بين مختلف أصحاب المصلحة لمناقشة المشاكل الرئيسية في مجال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في فنلندا. غير أن التقييم انتقد عدم اتساق خطة العمل وأوصى بأن تركز الخطة المقبلة على مواضيع مختارة في مجال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان تعزيزاً لإعمال هذه الحقوق.

١٢- وتركز خطة العمل الجديدة، التي أخذت تلك الانتقادات والتوصيات في اعتبارها، على التثقيف بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، والمساواة وعدم التمييز، وحق الأفراد والجماعات في تقرير المصير، والحقوق الأساسية والرقمنة. وتتضمن الخطة ٤٣ مشروعاً في إطار مختلف الوزارات. ويُصدّ تنفيذ التدابير التي تتضمنها الخطة عن طريق مؤشرات محددة لكل تدبير.

١٣- وسيُقيّم تنفيذ الخطة بشكل مستقل عند بدء الولاية الانتخابية المقبلة. وعلاوة على ذلك، تعد السلطات المشرفة المستقلة، من قبيل أمناء المظالم الخاصين ومركز حقوق الإنسان والوفد التابع له المعني بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، جهات مستقلة مهمة للإشراف على تنفيذ خطة العمل.

استراتيجية وزارة الخارجية لحقوق الإنسان

١٤- تعرّف استراتيجية وزارة الخارجية الفنلندية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٣ موضوعي القضاء على التمييز وزيادة الانفتاح والإدماج باعتبارهما موضوعين شاملين يُسترشد بهما في جميع الأنشطة. وتشمل المشاريع الرئيسية المستندة إلى هذين الموضوعين تعزيز حقوق الإنسان المكفولة للنساء والفتيات وإتاحة فرص المشاركة لهن، وتعزيز أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأثرها الملزم قانوناً. وتتشاور وزارة الخارجية مع المجتمع المدني بانتظام من خلال جملة وسائل منها الشبكة الاستشارية للخبراء في مجالي حقوق الإنسان والسياسة الخارجية.

الشبكة الحكومية لجهات الاتصال المعنية بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان

١٥- لقد رسخت الشبكة الحكومية لجهات الاتصال المعنية بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، التي أنشئت في عام ٢٠١٢ ومُجددت ولايتها لفترة أربع سنوات أخرى في خريف عام ٢٠١٥، مركزها وأنشطتها. وترصد الشبكة حالة الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في البلد، ومدى الامتثال للالتزامات الدولية، وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان. وهي مكلفة أيضاً بإعداد خطة العمل الوطنية الثانية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان ورصد تنفيذها.

١٦- وتتألف الشبكة من ممثلين عن الوزارات وخبراء من مركز حقوق الإنسان ومكاتب أعلى جهتين معنيتين بالرقابة القانونية، أي أمين المظالم البرلماني ووزير العدل في الحكومة.

١٧- وستنظر الشبكة في التوصيات الجديدة التي ستقدمها عملية الاستعراض الدوري الشامل إلى فنلندا وترصد تنفيذها.

تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة السابقة

١٨- يلزم دستور فنلندا السلطات العامة بأن تضمن احترام الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان. ويقضي الدستور بأن تضمن السلطات العامة فعلياً احترام هذه الحقوق حتى مع ما يطرأ على بيئة عملها من تغيرات هامة.

١٩- وفي أعقاب الاستعراض الدوري الشامل السابق لفنلندا، أثرت المشاكل الاقتصادية وتدفق أعداد غير مسبوقة من طالبي اللجوء على سياق أعمال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، تُنفذ إصلاحات هيكلية كبرى في مجالات منها، مثلاً، نظام الرعاية الاجتماعية والصحية وهيكل الحكم المحلية والإقليمية. ويتمثل الهدف الرئيسي لعملية إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية والصحية في تضيق الفجوة في التمتع بالصحة والرفاه وتعزيز المساواة.

٢٠- ومن أصل ٧٨ توصية صدرت عن الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، قبلت فنلندا ٧١ توصية قبولاً كلياً وأربع توصيات قبولاً جزئياً وامتنعت عن الرد على ثلاث توصيات. وشهد تنفيذ التوصيات المقبولة كلياً أو جزئياً تقدماً من نواح كثيرة.

٢١- وقد نظرت الشبكة الحكومية لجهات الاتصال المعنية بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في تلك التوصيات. وفي عام ٢٠١٤، أجرت فنلندا تقييماً شاملاً لحالة تنفيذ التوصيات وقدمت إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً مؤقتاً طوعياً عن تنفيذها.

٢٢- واستخدمت التوصيات في إعداد خطة العمل الوطنية الثانية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، كأساس معياري، مثلاً، لتنفيذ مشاريع الخطة.

التصديق على معاهدات حقوق الإنسان

٢٣- نفذت فنلندا معظم التوصيات الداعية إلى التصديق على معاهدات حقوق الإنسان. وصدقت تقريباً على جميع معاهدات حقوق الإنسان المحورية في الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، مع كفالة امتثال تشريعاتها الوطنية لأهداف تلك المعاهدات وغاياتها قبل بدء نفاذها على الصعيد الوطني. ولتعزيز الحماية القانونية للأفراد، قبلت فنلندا البروتوكولات الاختيارية التي تسمح بتقديم بلاغات فردية.

٢٤- ودخل البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية حيز النفاذ في فنلندا في تموز/يوليه ٢٠١٢، وبدأ نفاذ اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٢٥- ودخل البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيز النفاذ في فنلندا في نيسان/أبريل ٢٠١٤. واعترفت فنلندا باختصاص اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تلقي البلاغات الواردة من الأفراد والدول الأطراف على حد سواء، والنظر فيها، واختصاصها في اتباع إجراء التحري.

٢٦- ودخل البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حيز النفاذ في فنلندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقد عُين أمين المظالم البرلماني بوصفه الآلية الوقائية الوطنية بموجب البروتوكول الاختياري. ويقع على عاتقه أصلاً، بموجب قانون أمين المظالم البرلماني، التزام خاص يتمثل في تفتيش مؤسسات الاحتجاز والإشراف على معاملة السجناء. غير أن البروتوكول الاختياري أضاف عدداً من العناصر والمتطلبات الجديدة إلى عمليات التفتيش. ويشمل اختصاص الآلية الوقائية الوطنية أيضاً الكيانات الخاصة الأخرى المكلفة بحراسة الأماكن التي يوجد فيها أشخاص مسلوبو الحرية أو قد يكونون رهن الاحتجاز فيها بناء على أمر السلطات أو طلبها أو بموافقتها أو مساهمتها.

٢٧- ودخلت اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية اسطنبول) حيز النفاذ في فنلندا في آب/أغسطس ٢٠١٥. وبدأت لجنة مكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي عملها في بداية عام ٢٠١٧. وهي مسؤولة عن تنسيق المبادئ والإجراءات الرامية إلى منع ومكافحة جميع أشكال العنف التي تدخل ضمن نطاق الاتفاقية، وعن تنفيذها ورصدها وتقييمها. وستُعد اللجنة خطة لتنفيذ الاتفاقية.

٢٨- ودخل البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات حيز النفاذ في فنلندا في شباط/فبراير ٢٠١٦. ويعزز إجراء البلاغات الفردية مكانة الأطفال المشتكين والأطفال الآخرين، كما يعزز مكانة حقوق الطفل بوصفها حقوق إنسان ملزمة قانوناً. وقد سلط أمين المظالم المعني بالأطفال والمنظمات غير الحكومية مراراً الضوء على ضرورة استحداث سبل انتصاف قانونية ملائمة للأطفال.

٢٩- ودخلت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري حيز النفاذ في فنلندا في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتطلب التصديق عليها إدخال تعديلات على تشريعات منها، مثلاً، قانون بلدية الإقامة وقانون الرعاية الاجتماعية وقانون الرعاية الخاصة لذوي الإعاقة العقلية.

٣٠- ووضعت فنلندا هياكل لتنفيذ الاتفاقية ورصد تنفيذها، امتثالاً لأحكام المادة ٣٣ منها. وتؤدي وزارة الخارجية ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية دور المنسقين الوطنيين بموجب الاتفاقية. وعين مجلس استشاري جديد لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وهو يحل محل المجلس الوطني السابق المعني بالإعاقة. ويعمل المجلس الاستشاري باعتباره آلية تنسيق بموجب الاتفاقية. ويمثل أعضاءه الوزارات، والأشخاص ذوي الإعاقة أو أفراد أسرهم، والحكومات الإقليمية والمحلية، ومنظمات سوق العمل. وتنتهي فترة عضوية أول مجلس استشاري في نيسان/أبريل ٢٠١٩. أما المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تتألف من مركز حقوق الإنسان والوفد المعني بحقوق الإنسان وأمين المظالم البرلماني، فهي هيكل مستقل يعمل من أجل تعزيز التنفيذ الوطني للاتفاقية وحمايته ورصده. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أنشئت لجنة لحقوق الإنسان من الأشخاص ذوي الإعاقة تكون بمثابة هيئة دائمة ضمن الوفد المعني بحقوق الإنسان، وذلك من أجل إدماج وإشراك هؤلاء الأشخاص والمنظمات التي تمثلهم.

٣١- وتعكف الحكومة على إعداد مقترح بشأن قبول الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعرضه على البرلمان. وتقترح الحكومة أن تعترف فنلندا اعترافاً كاملاً باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري.

٣٢- ولن تصدق الحكومة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وبالتالي لن تنفذ التوصيات ذات الصلة. ولا يفرق القانون الفنلندي بين العمال المهاجرين وغيرهم من المهاجرين. وتحمي الجميع نفس الحقوق الدستورية وصكوك حقوق الإنسان المصدق عليها. وتستند أهلية الفرد للحصول على الضمان الاجتماعي إما إلى العمالة أو الإقامة في فنلندا. وبالإضافة إلى تشريعات الضمان الاجتماعي الوطنية، تنظم وضع العمال الأجانب اتفاقات الضمان الاجتماعي التي أبرمتها فنلندا وتشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بالضمان الاجتماعي، التي تتضمن جميعها الالتزام بالمساواة في المعاملة.

٣٣- ودخلت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المنزليين حيز النفاذ في فنلندا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وعند التصديق عليها، اضطرت فنلندا إلى إلغاء القانون المتعلق بتوظيف العمال المنزليين وإلى كفالة تمتع هؤلاء العمال بأقصى حد ممكن من المساواة في المعاملة.

٣٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عرضت الحكومة على البرلمان مقترحاً يدعو إلى قبول اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة. وأرجى النظر في الاقتراح إلى الولاية الانتخابية المقبلة، أي إلى البرلمان الحالي. وسيعزز الحل الوطني المقدم في الاقتراح حقوق الصاميين في المشاركة في تخطيط استخدام المياه والأراضي المملوكة للدولة في موطنهم وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بذلك، كما سيعزز حقهم في استخدام تلك المناطق لممارسة الثقافة الصامية وصونها والترويج لها. وأُجرت الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ دراسة قانونية دولية مقارنة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتقدم الدراسة عناصر لمواصلة النقاش المتعلق بالاتفاقية.

٣٥- وفي نهاية عام ٢٠١٦، توصلت وفود فنلندا والسويد والنرويج إلى نتيجة أولية في إطار مفاوضاتها المتعلقة باتفاقية بشأن صاميين بلدان الشمال. وتحسن الاتفاقية، التي يجري التفاوض عليها بالاشتراك مع ممثلي البرلمانات الصامية في الدول الثلاث، وضع الصاميين باعتبارهم شعباً أصلياً وتعزز حقوقهم وتوطد التعاون عبر الحدود.

تعزيز المساواة ورصد التمييز

٣٦- تلقت فنلندا في إطار الاستعراض الدوري الشامل توصيات عديدة تدعوها إلى تحسين إجراءات مكافحة التمييز. واستجابة لتلك التوصيات، اتخذت الحكومة تدابير تشريعية وغير تشريعية محددة.

٣٧- وبدأ نفاذ القانون الفنلندي الجديد المتعلق بعدم التمييز في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وعزز الإصلاح الحماية القانونية المقدمة لضحايا التمييز، ووسع نطاق حظر التمييز، كما وسع نطاق الالتزامات بتعزيز المساواة. ويعرف القانون الجديد ضروب التمييز المحظورة وسبل الإشراف على الامتثال لأحكامه. ويلزم السلطات وأرباب العمل ومؤسسات التعليم والتدريب بتعزيز المساواة. وينطبق القانون على جميع الأنشطة العامة والخاصة، باستثناء الحياة الخاصة والحياة الأسرية والعبادة الدينية. ويحظر قانون المساواة بين المرأة والرجل التمييز على أساس نوع الجنس والهوية الجنسية والتعبير الجنساني.

٣٨- وبدأ كل من أمين المظالم الجديد المعني بعدم التمييز والمحكمة الوطنية المختصة بقضايا عدم التمييز والمساواة عملهما في بداية عام ٢٠١٥. ويمكن الاتصال بأمين المظالم في حالات ملاحظة أو التعرض للتمييز على أساس السن أو الأصل أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الرأي أو النشاط السياسي أو النشاط النقابي، أو العلاقات الأسرية أو الحالة الصحية أو الإعاقة أو الميل الجنسي أو غير ذلك من الصفات الشخصية. وأمين المظالم مسؤول أيضاً عن تعزيز ظروف الفئات المعرضة للتمييز، كالأجانب، وتعزيز حقوقها ووضعها. وعلاوة على ذلك، يشرف أمين المظالم على إبعاد الأجانب من فنلندا ويؤدي دور المقرر الوطني المعني بمسألة الاتجار بالبشر. أما المحكمة فهي هيئة حماية قانونية مستقلة قائمة بذاتها تعينها الحكومة لتوفير سبل الانتصاف القانونية لأي شخص تعرض للتمييز أو للإيذاء المحظور المتصل به.

٣٩- ويُلزم قانون عدم التمييز أيضاً مختلف الجهات الفاعلة بتقييم مدى تحقيق المساواة وتعزيزها. ويجب على السلطات ومؤسسات التعليم والتدريب وكبار أرباب العمل إعداد خطط مساواة عملاً بأحكام هذا القانون بحلول عام ٢٠١٧. ويشرف أمين المظالم المعني بعدم التمييز والسلطات المعنية بالسلامة والصحة المهيتين على تخطيط أنشطة كفالة المساواة.

٤٠- ومنذ عام ٢٠٠٨، ما فتئ النظام الوطني لرصد التمييز على وجه الخصوص يجمع معلومات لدراسة مظاهر التمييز التي تعاني منها مختلف الفئات السكانية في مختلف مجالات الحياة. ولا تصف تلك المعلومات التمييز المعاش فحسب بل أيضاً التمييز المشتبه فيه المعروف لدى السلطات، وقضايا التمييز المتصلة به التي تبت فيها المحاكم، والخطاب المفعم بالكراهية، وجرائم الكراهية. وفي عام ٢٠١٥، نُقلت المسؤولية عن تنفيذ نظام الرصد من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل. ويتألف نظام الرصد الثلاثي المستويات مما يلي: (١) جمع أحدث المعلومات والبحوث المتعلقة بالتمييز ونشرها في موقع شبكي محدد؛ (٢) وإجراء دراسة سنوية عن التمييز؛ (٣) وإعداد تقرير عن التمييز في فنلندا في كل ولاية انتخابية (٤ سنوات). وينتج كل من نظام الرصد والدراسة السنوية لجرائم الكراهية معلومات عن التمييز ضد الأقليات. وترد أيضاً معلومات من هذا القبيل من الدراسات المنفصلة التي يجريها أصحاب المصلحة الآخرون، مثل وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، ومن الدراسات الاستقصائية التي تجريها مؤسسة يوروباروميتر 'Eurobarometer'.

٤١- وفي عام ٢٠١٤، نشرت وزارة الداخلية موجزاً للمعلومات التي جمعها نظام الرصد. وتبين الدراسات أن أشخاصاً كثيرين تعرضوا للتمييز (حوالي ١٠ في المائة إلى ١٥ في المائة من السكان)، ولا سيما أفراد الأقليات الإثنية والدينية، والأقليات الجنسية والجنسانية، والفئات العمرية المختلفة، وكذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

٤٢- وفي عام ٢٠١٥، نظر أمين المظالم المعني بعدم التمييز فيما مجموعه ٤٩٦ قضية من قضايا التمييز القائم على أسباب يحظرها قانون عدم التمييز. ومعظم تلك القضايا تتعلق بالتمييز المشتبه في أنه على أساس الأصل الإثني أو الإعاقة ويتصل بخدمات القطاع الخاص، والحياة المهنية، والسكن، وخدمات القطاع العام.

٤٣- ونفذ برنامج العمل الوطني لمكافحة التمييز، الذي مولته الوزارات والمفوضية الأوروبية، في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥، واتخذ في إطاره عدد من تدابير مكافحة التمييز وتعزيز المساواة.

التدابير الرامية إلى مكافحة الخطاب المفعم بالكراهية والحركات المتطرفة والتطرف العنيف

٤٤- أوجدت المشاكل الاقتصادية وعدم اليقين الناجم عما يشهده المجتمع من تطورات سريعة وأزمة اللاجئين تربة خصبة للخطاب العدائي والمواقف المتطرفة والاستقطاب الحاد في فنلندا وفي أماكن أخرى من أوروبا. ويستهدف الخطاب المفعم بالكراهية مختلف الفئات السكانية والأقليات والأفراد. وهو يقوض دعائم الثقة والأمان، ذلك أن الخطاب المفعم بالكراهية وتجربة التعرض للتهديد أديا بالفعل إلى وجود سلوك سلمي تجاه المهاجرين والتنوع عموماً، بل حتى عنيف في الحالات القصوى.

٤٥- ولدى فنلندا معلومات مستمدة من بحوث عن الخطاب المفعم بالكراهية وعن المضايقات التي تتعرض لها مختلف الفئات السكانية، مثل أفراد الأقليات والرعايا الأجانب والأشخاص المنحدرين من أسر مهاجرة والأشخاص ذوي الإعاقة، وعن آثار هذه السلوكيات. وقد تعرضت الفئات التي شملتها الدراسات للمضايقة أو للخطاب المفعم بالكراهية في معظم الأحيان في الأماكن العامة، مثل الشوارع والحدائق ومواقف السيارات، ثم على شبكة الإنترنت ومنتديات النقاش العامة، ولا سيما فيسبوك. وقد أثر الخطاب المفعم بالكراهية والمضايقات على شعور معظم أولئك الأشخاص العام بالأمان (٦١ في المائة) وصحتهم العقلية (٥٢ في المائة)، وقوضا ثقة ثلثهم تقريباً في السلطات العامة.

٤٦- ويهدف برنامج الأمن الداخلي، الذي اعتمد في عام ٢٠١٢، إلى منع المشاكل الأمنية اليومية وحلها.

٤٧- واعتمدت خطة العمل الوطنية لمنع التشدد والتطرف العنيفين في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وتهدف التدابير المتخذة في إطارها أيضاً إلى مكافحة الخطاب المفعم بالكراهية ومنع جريمة الكراهية.

٤٨- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ناقشت الحكومة مسائل الخطاب المفعم بالكراهية والحركات المتطرفة والتطرف العنيف. ويعني ضمان تمتع الجميع بحياة كريمة أن لا أحد ينبغي أن يتعرض للعنف أو التهديد أو العداوة. وقررت الحكومة كفالة التدخل الفعال في المستقبل لمكافحة الخطاب المفعم بالكراهية قبل أن يؤدي إلى عواقب أشد خطورة. ويعني هذا اتخاذ مزيد من التدابير الوقائية الفعالة وإجراء تحقيقات جنائية تركز فيها الشرطة على الكشف فعلياً عن الخطاب المفعم بالكراهية والتدخل فيه بوسائل التحقيق. وسيعين مقرر لهذا المشروع. وتشمل خطة العمل الوطنية المتعلقة بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان أيضاً تدابير ترمي إلى منع الخطاب المفعم بالكراهية على شبكة الإنترنت وإلى تكثيف جهود مكافحة جريمة الكراهية.

٤٩- وفي خريف عام ٢٠١٦، قيم فريق عامل عينه مجلس الشرطة الوطني الحالة الراهنة للخطاب المفعم بالكراهية وجرائم الكراهية وأصدر تقريره النهائي الذي شمل تدابير تهدف إلى تحسين أنشطة مكافحة. واقترح الفريق العامل أن تزيد الشرطة وجودها وأنشطتها الوقائية في وسائط التواصل الاجتماعي. وسيُنشأ في إطار إدارة شرطة هلسنكي فريق يركز على مكافحة الخطاب المفعم بالكراهية وجريمة الكراهية اللذين يعاقب عليهما القانون. وستُسند إلى الفريق مسؤولية جهود مكافحة على الصعيد الوطني، بينما ستُعزز إدارات الشرطة مراقبة المجتمع الافتراضي.

٥٠- وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أطلقت وزارة التعليم والثقافة خطة عمل واسعة النطاق، (*Meaningful in Finland*)، تهدف إلى مكافحة الخطاب المفعم بالكراهية والعنصرية وإلى تعزيز الإدماج الاجتماعي. وتتضمن الخطة عشرة تدابير في مجالات من قبيل تدريب أعضاء هيئات التدريس، والعمل الشبابي، والأنشطة الرياضية، والحوار بين الأديان.

٥١- وشاركت فنلندا في مشروع الاتحاد الأوروبي للممارسات الجيدة المنفذ لفترة سنتين والرامي إلى بناء قدرات أفراد الشرطة والمدعين العامين على كشف جريمة الكراهية والتصدي لها. وتناول المشروع باستفاضة أيضاً المسائل التي يطرحها الخطاب المفعم بالكراهية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجريمة الكراهية.

٥٢- وفي عام ٢٠١٥، وقعت جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان على ميثاق الأحزاب الأوروبية من أجل إقامة مجتمع غير عنصري، بناء على مبادرة مشتركة بين الرابطة الفنلندية لحقوق الإنسان وأمين المظالم المعني بعدم التمييز والمجلس الاستشاري للعلاقات الإثنية. وبذلك تكون الأحزاب قد التزمت بالدفاع عن حقوق الإنسان ونبتذ جميع أشكال العنف العنصري والتحريض على الكراهية والمضايقة بدافع عنصري.

تعزيز الممارسات الجيدة

٥٣- في شباط/فبراير ٢٠١٦، عينت الحكومة المجلس الاستشاري للعلاقات الإثنية لفترة سادسة مدتها أربع سنوات. ويعمل المجلس الاستشاري، الذي تساعده سبعة مجالس استشارية إقليمية للعلاقات الإثنية، على تعزيز الحوار والتعاون بين المهاجرين والأقليات الإثنية والسلطات العامة والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية.

٥٤- وأطلقت وزارة العدل مشروع 'TRUST' لتشجيع العلاقات الطيبة بين مختلف الفئات السكانية في سبع بلدات يقيم بها طالبو لجوء. ويُقصد من هذا المشروع التحريبي وضع نماذج لزيادة التفاعل على الصعيد المحلي، وتعزيز الشعور بالأمان، وزيادة الإدماج في المجتمع والمواقف الإيجابية. ويدرب المشروع طالبي اللجوء والموظفين والمتطوعين العاملين في مراكز الاستقبال وموظفي السلطات المحلية. وعلى ذلك الأساس، تصمم دورات تدريبية نموذجية لكي يستخدمها أيضاً سائر أصحاب المصلحة في المستقبل. وبعد مرحلة التدريب، سيدرس المشروع مواقف مختلف فئات السكان في تعاملها مع بعضها في المناطق المشمولة بالتجربة، وسيطلق مشاريع إنمائية مشتركة مع أصحاب المصلحة المحليين.

التثقيف والتدريب في مجال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان

٥٥- تلقت فنلندا، خلال جولة الاستعراض السابقة، توصيات تدعوها إلى تعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وأكدت الحكومة التزامها بالتثقيف والتدريب في هذا المجال، ولا سيما لفائدة مختلف الفئات المهنية، وأوضحت في ذلك السياق استقلال نظام التعليم العالي الفنلندي، أي أن الجامعات ومؤسسات تدريب المدرسين تُعد مناهجها الدراسية بشكل مستقل. وقد أصبح التثقيف والتدريب في مجال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان حالياً أحد المواضيع الرئيسية في خطة العمل الوطنية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان.

٥٦- وفي عام ٢٠١٤، نشر مركز حقوق الإنسان، وهو جزء من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، تقريراً شاملاً عن تنفيذ أنشطة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في إطار النظام التعليمي الفنلندي. وتتضمن الدراسة، وهي أول دراسة فعلية تجرى في فنلندا على الإطلاق لكّم ومدى ونوعية هذه الأنشطة، عرضاً عاماً لحالة الأنشطة المنفذة واقتراحات ملموسة تدعو إلى اتخاذ تدابير في جميع المراحل التعليمية، بدءاً بمرحلة الطفولة المبكرة ومروراً بمرحلة التعليم العالي وانتهاءً بتثقيف شاغلي المناصب.

٥٧- وتبين الدراسة أن عدم الاتساق وانعدام المنهجية مشكلتان معهودتان في أنشطة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. ويعتمد تنفيذ هذه الأنشطة أكثر من اللازم على اهتمام ونشاط فرادى المدرسين والمربين ومقدمي الخدمات، ولا تُدرّس حقوق الإنسان دوماً

باعتبارها معايير ملزمة في إطار القانون الدولي. وتتعلق أسوأ أوجه القصور بتدريب المدرسين والمربين والمسؤولين وشاغلي المناصب.

٥٨- ونُشرت توصيات وفد حقوق الإنسان الداعية إلى تحسين أنشطة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان مع الدراسة. واقترح الوفد، على سبيل المثال، أن تعد الحكومة خطة عمل لهذه الأنشطة.

٥٩- وتهدف الحكومة إلى زيادة قضايا الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في تدريب موظفيها الجدد، وهي تنظم دورة تدريبية منفصلة لفائدة المسؤولين الحكوميين. وتوفر العديد من الوزارات بالفعل تدريباً داخلياً على هذه الحقوق. وأضحت التدابير المتخذة في إطار خطة العمل الوطنية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان المتصلة بالمساواة والحق في تقرير المصير تشمل حالياً، على وجه الخصوص، تدريب المسؤولين المحليين على هذه الحقوق.

٦٠- وتمتعت فنلندا بمباكل تعليمية فعالة. وتراعي المناهج الدراسية الأساسية الوطنية الجديدة لمرحلي التعليم الابتدائي والثانوي الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان بصورة أشمل من أي وقت مضى في قيمها الأساسية وأهدافها العامة ومضمونها، وذلك باتباع نهج محوره التلميذ. وبدأ العمل تدريجياً بالمناهج الدراسية الأساسية منذ خريف عام ٢٠١٦. وتُستخدم بعض محتوياتها التي تتناول الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان مسبقاً في تدريب المدرسين، ومختلف المواد التعليمية متاحة بوفرة.

٦١- ومن أهداف خطة العمل الحكومية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ التوعية بالمساواة في مرحلة الطفولة المبكرة وفي مراحل التعليم الأخرى. وتشمل التدابير المتخذة بموجب خطة العمل تلك محتوى تعليمياً مراعيًا لنوع الجنس ولمسألة المساواة بين الجنسين في التدريب الأساسي والعالي للمدرسين والمربين ومرشدي التوجيه، ودعم التخطيط لأنشطة المساواة في مدارس التعليم الشامل ومؤسسات التعليم الثانوي، وتعزيز تدريب الخبراء في مجال إدارة سياسة العمل والصناعة على القضاء على التمييز القائم على نوع الجنس في سوق العمل.

منع العنف ضد المرأة ومكافحته

٦٢- يعدّ منع العنف ضد المرأة ومكافحته أولوية من أولويات سياسة فنلندا الدولية في مجال حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٦، كانت فنلندا سابع أكبر ممول لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأكبر ممول لصندوق مجلس أوروبا المخصص لمكافحة العنف ضد المرأة. وتدعم فنلندا أيضاً تعزيز حقوق المرأة ومكانتها، ولا سيما الفتيات، مثلاً، عن طريق اليونيسيف.

٦٣- وتعد مشكلة العنف ضد المرأة من أسوأ مشاكل حقوق الإنسان في فنلندا. وأظهرت الدراسة الاستقصائية الشاملة عن حالة العنف ضد المرأة، التي نشرتها وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي في ربيع عام ٢٠١٤، أن فنلندا هي إحدى دول الاتحاد الأوروبي الثلاث التي سجلت أعلى نسبة (٣٠ في المائة) من النساء اللاتي تعرضن للعنف الجسدي و/أو الجنسي من قبل عشير سابق أو حالي. ويبلغ متوسط هذه النسبة في الاتحاد الأوروبي ٢٢ في المائة. وفي فنلندا، تعرضت ما نسبته ٣٣ في المائة من النساء لعنف جسدي و/أو جنسي على أيدي أشخاص آخرين غير شركائهن منذ بلوغهن الخامسة عشرة من العمر. ويبلغ متوسط الاتحاد

الأوروبي ٢٢ في المائة. وفنلندا هي أيضاً إحدى الدول الأعضاء الثلاث التي تسجل أعلى نسبة (٥٣ في المائة) من النساء اللاتي تعرضن لعنف نفسي من عشير (حالي أو سابق). وتبلغ نسبة النساء اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي منذ بلوغهن الخامسة عشرة من العمر ٧١ في المائة. وتُعد هذه النسبة أيضاً من أعلى النسب المسجلة في الاتحاد الأوروبي.

٦٤- واتخذت فنلندا تدابير شتى تنفيذاً للتوصيات العديدة الصادرة عن جولة الاستعراض الدولي الشامل السابقة والداعية إلى منع العنف ضد المرأة ومكافحته. ويعد منع العنف ضد المرأة ومكافحته من أولويات خطة عمل المساواة بين الجنسين التي وضعتها الحكومة الحالية. ويتمثل الغرض من هذه الخطة في كفالة تنفيذ اتفاقية اسطنبول وتوفير خدمات اجتماعية وصحية موجهة خصيصاً لكل من ضحايا ومرتكبي العنف ضد المرأة والعنف المنزلي وعنف العشير.

٦٥- وأدخلت تعديلات لا يستهان بها على قانون الجرائم الجنسية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. ومن الناحية العملية، نُقح الفصل ٢٠ من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الجنسية تنقيحاً كاملاً منذ بدء نفاذه في عام ١٩٩٩، مع مراعاة التعديلات التي أدخلت عليه في السابق أيضاً. ومع ذلك، وعلى الرغم مما سُن من تشريعات شاملة، فإن عدد حالات الاغتصاب التي تبلغ الشرطة بها والتي تتم مقاضاة الجناة فيها لا يزال قليلاً. وعند مناقشة مسألتي أعمال المسؤولية الجنائية والحماية القانونية التي تكفلها التشريعات والسوابق القضائية لضحايا الجرائم، انتقد الخبراء والجمهور على حد سواء التساهل في العقوبات المفروضة والإفراط في استخدام أخف مستويات العقوبات.

٦٦- وطبقت فنلندا توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالضحايا عن طريق تعديلات تشريعية دخلت حيز النفاذ في آذار/مارس ٢٠١٦. ويحسن التوجيه وضع ضحايا الجريمة ويقضي، على سبيل المثال، بأن تحدد الشرطة الضحايا المعرضات بشكل خاص للجريمة وأن تراعيهن في ما تتخذه من إجراءات.

٦٧- وما انفكت فنلندا توفر خدمات إيواء ضحايا العنف وتطورها باستمرار منذ أواخر سبعينات القرن الماضي. فقد أُخذت تدابير خاصة لمكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي وعنف العشير منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. ونفذ أحدث التدابير المتخذة، خطة العمل الرامية إلى الحد من العنف ضد المرأة، في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ من أجل التصدي لهذا النوع من العنف بشكل استباقي من خلال التأثير على المواقف وأنماط السلوك، ومنع تعرض الضحايا للعنف مجدداً، واستحداث أساليب لتحديد حالات العنف ضد المستضعفات من النساء والتدخل فيها، وتحسين معرفة السلطات والمهنيين بهذا النوع من العنف وقدرتهم على منعه ومساعدة ضحاياه. وفي إطار خطة العمل، دُرّب ٢٠٠ مدرب رئيسي تولوا بدورهم تدريب عدة جهات منها، مثلاً، السلطات المحلية المعنية برعاية الطفل على كشف حالات العنف ضد المرأة والتدخل فيها. وفي إطار حملة توعية متنقلة إقليمية لمكافحة العنف في عام ٢٠١٦، تلقى أصحاب المصلحة الإقليميون تدريباً مكثفاً على التدخل في حالات العنف هذه. ومع ذلك، أظهر تقييم خارجي لخطة العمل أن ثمة تدابير عديدة لا بد من تحسينها، ولا بد في المقام الأول من ضمان موارد كافية.

٦٨- وأخذ بالنموذج الذي وضعه مؤتمر تقييم المخاطر المتعدد الوكالات 'MARAK' في فنلندا في عام ٢٠١٠ لمساعدة الضحايا المعرضات بشدة لخطر عنف العشير ومنع وقوع حالات عنف خطيرة من هذا القبيل. وتمثل الفكرة في العمل، ضمن أفرقة تابعة لوكالات متعددة،

على إعداد خطط تكفل سلامة الضحايا الحقيقيات أو المحتملات لتحسين سلامتهن. والهدف المنشود هو إنهاء عنف العشير والمخاطر المترتبة عليه وكفالة حصول الضحية على المساعدة اللازمة من الأخصائيين والسلطات بأسهل وأسرع وأبسط طريقة ممكنة بعد الإبلاغ عن تعرضها للعنف أول مرة. وفي بداية عام ٢٠١٦، كان نموذج 'MARAK' يطبق في أكثر من ٩٠ بلدية. وقد نجح هذا الأسلوب بسرعة في الحد من تعرض الضحايا مجدداً لهذا النوع من العنف.

٦٩- وبدأ نفاذ قانون رد التكاليف من أموال الدولة لمن يوفر المأوى لضحايا العنف المنزلي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويهدف القانون إلى ضمان توفير خدمات إيواء شاملة وعالية الجودة في جميع أنحاء البلد لمن وقعن أو يحتمل وقوعهن ضحية للعنف المنزلي أو لعنف العشير. وفنلندا من الدول القليلة التي يلزم قانونها الدولة بتمويل المأوى التي يديرها مهنيون مدربون والتي تقدم خدماتها مجاناً إلى العملاء. وتوجد توصيات وطنية بشأن الجودة فيما يتعلق بالمأوى.

٧٠- وفي عام ٢٠١٦، أُطلق مشروع تجريبي لتطوير خدمات المأوى في المناطق قليلة الكثافة السكانية. وافتتحت وحدة إيواء نائية تعمل على مدار الساعة في إطار وحدة رعاية اجتماعية وصحية أخرى. وقدمت خدمات الدعم النفسي - الاجتماعي من مأوى مركزي عن طريق تكنولوجيا الوصول عن بُعد. ومنذ بداية عام ٢٠١٧، أصبح المأوى يعمل بشكل دائم في المنطقة بفضل التمويل الحكومي. ويتوخى افتتاح مأوى مماثلة في المناطق الأخرى التي تتسم بقلة كثافة عدد سكانها.

٧١- وافتتح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ خط مساعدة هاتفي تموله الدولة ويعمل على مدار الساعة لفائدة ضحايا عنف العشير.

٧٢- ومنذ مطلع الألفية الجديدة، تستخدم عيادات الأطفال استثماراً لكشف حالات العنف ضد المرأة، ودُرب العاملون في هذه العيادات على استخدام هذه الاستثمارات بشكل منهجي. ويوفر المعهد الوطني للصحة والرعاية الاجتماعية لموظفي الرعاية الاجتماعية دورات تدريبية شبكية في مجال كشف العنف.

٧٣- ونُشر دليل لكي تسترشد به الدوائر الاستشفائية في إنشاء سلسلة علاج لمساعدة ضحايا العنف الجنسي. ويجري إنشاء مركز دعم لمعالجة هؤلاء الضحايا. وستُجمع خدمات علاج الأمراض الحادة التي تحتاجها الضحايا في وحدة مركزية تكفل إحالتهم إلى خدمات العلاج والمتابعة. وسيبدأ أول مركز من مراكز الدعم عمله في عام ٢٠١٧. والهدف المنشود في الأجل الطويل هو إنشاء مركز دعم مماثل في كل مستشفى مركزي جامعي في البلد.

منع العنف ضد الأطفال ومكافحته

٧٤- حظر القانون الفنلندي العقاب البدني للأطفال في عام ١٩٨٤. ورغم أن نسبة العنف التأديبي سجلت انخفاضاً واضحاً، فإن عشرين في المائة من تلاميذ الصف التاسع وعشرة في المائة من تلاميذ الصف السادس ما زالوا يبلغون عن تعرضهم لهذا النوع من العنف. أما نسبة من يتعرضون منهم للعنف النفسي، فتبلغ ٤٥ في المائة من الفئة الأولى و٢٧ في المائة من الفئة الثانية. وتستند هذه البيانات إلى استقصاء الأطفال الضحايا لعام ٢٠١٧.

٧٥- وكانت خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف التأديبي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٠ تهدف إلى تعزيز كرامة الأطفال الإنسانية وزيادة الاحترام المتبادل بين الأطفال والديهم. ورغم سن وتنفيذ تشريعات جيدة، فإنه لا يزال يتعين على فنلندا أن تطور الكثير لمنع ممارسة العنف على الأطفال وإيذاء الأطفال لأنفسهم. ويتطلب منع هذا النوع من العنف بطريقة فعالة وكفؤة نقل المعلومات بصورة مفتوحة فيما بين القطاعات المتعددة وتعاون مختلف الاختصاصيين في هذا المجال. ويعقب خطة العمل برنامج معالجة خدمات الطفل والأسرة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ويتمثل الغرض من هذا البرنامج في التوعية بظاهرة العنف المنزلي وعنف العشير والعنف التأديبي، من أجل التأثير على المواقف وتطوير وتشبيك الدراية الإقليمية بمنع العنف عن طريق إتاحة خدمات غير مشروطة لأفراد الأسر. وعلاوة على ذلك، ستُعزز دراية مختلف الاختصاصيين بسبل التدخل في حالات العنف المنزلي وعنف العشير والعنف التأديبي.

٧٦- وبدأ نفاذ قانون الرعاية الاجتماعية الجديد في نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويشدد القانون على تقديم المساعدة في الوقت المناسب، ويحسن الخدمات الأساسية، ويقلل من الحاجة إلى التدابير التصحيحية. ويعزز القانون حق الأسر التي تعيل أطفالاً في خدمات تدعمها بصورة استباقية في الحياة اليومية - مثل خدمات المساعدة المنزلية، والعمل الأسري، ودعم الأفراد والأسر، والأنشطة المضطلع بها في إطار مجموعات من الأقران - من دون أن تكون مشمولة بخدمات رعاية الطفل أيضاً. ويلزم القانون مختلف الأخصائيين المعنيين برعاية الأسر والأطفال بإحالتهم إلى الخدمات الاجتماعية والاتصال، عند اللزوم، بأخصائيي الرعاية الاجتماعية إلى جانب والد الطفل و/أو الطفل نفسه. وعند الاقتضاء، يلزم أولئك الأخصائيون بإخطار سلطات الرعاية الاجتماعية أو رعاية الطفل بأي قلق يساورهم بشأن رفاه الطفل، حتى من دون موافقته. وجرى أيضاً تعديل قانون رعاية الطفل. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ورغم الأحكام المتعلقة بسر المهنة، أصبح الأخصائيون الملزمون بتقديم إخطارات بشأن رفاه الطفل مجبرين على إخطار الشرطة مباشرة بأي اشتباه في ارتكاب جريمة تستهدف حياة الطفل أو صحته.

٧٧- وانتهى في عام ٢٠١٦ تنفيذ مشروع إنمائي استمر لمدة ثلاث سنوات، أطلق عليه اسم 'LASTA'، لتحسين التعاون بين الشرطة والنيابة العامة والسلطات المعنية برعاية الطفل والرعاية الصحية في الحالات المشتبه في أنها حالات عنف في حق الأطفال أو اعتداء جنسي عليهم. ووضع المشروع نموذج تعاون يكفل حصر المعلومات الأساسية المتعلقة بالمشتبه في أنه ضحية بسرعة وتوجيه أنشطة السلطات نحو تلبية حاجة الطفل وأسرته إلى المساعدة.

تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٧٨- تؤدي فنلندا دوراً فاعلاً في تسليط الضوء على قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في المحافل الدولية. وتدعم سياسياً ومالياً المشاريع الرامية إلى تعزيز إعمال حقوقهم. وتشكل هذه القضايا جزءاً أساسياً من السياسة الإنمائية التي تطبقها فنلندا، ولا سيما بتعاون مع البلدان والمنظمات الإقليمية الشريكة منذ وقت طويل. ويولي اهتمام خاص لأشكال التمييز المتعددة ضد النساء والفتيات. وفنلندا هي أحد الممولين الرئيسيين لمقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٩- وأجرى أمين المظالم المعني بعدم التمييز ونظام رصد التمييز، اللذان يعملان تحت إشراف وزارة العدل، دراسة استقصائية على الإنترنت عن مواقف الحياة اليومية التي يتعرض فيها الأشخاص ذوو الإعاقة للتمييز والسلوك المححف في فنلندا وعن مدى تعرضهم لذلك التمييز. وإلى جانب تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للتمييز عموماً، بحثت الدراسة مدى تعرضهم للتمييز في العمل وإمكانية وصولهم إلى الخدمات الإلكترونية ووصولهم على السلع والخدمات. وذكرت أغلبية واضحة من المجيبين (٦٤,٢ في المائة) أنهم تعرضوا للتمييز خلال العام الماضي. واعتبر أكثر من نصفهم (٥١,٤ في المائة) الموقف العام تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة سيئاً أو سيئاً جداً.

٨٠- وعند بدء إنفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كان على فنلندا تنقيح قانون الرعاية الخاصة لذوي الإعاقة العقلية. وأدرجت فنلندا فيه أحكاماً جديدة منها، مثلاً، تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في تقرير مصيرهم، ودعمهم في مواجهة الحياة اليومية باستقلالية، والحد من استخدام التدابير التقييدية والشروط المسبقة المفروضة على استخدامها والإجراءات المتعلقة بالبت في تلك التدابير وتكثيف رقابة السلطات عليها. وفي عام ٢٠١٧، تركزت السلطة الوطنية المشرفة على الرفاه والصحة مراقبتها على أعمال الحق في تقرير المصير في رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية.

٨١- وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، نفذت فنلندا برنامجاً إسكانياً لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. وكان القصد من ذلك البرنامج ضمان توفير السكن الفردي للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية الذين يغادرون مؤسسات الرعاية أو بيوت طفولتهم. ويشمل ذلك توفير مسكن يسهل الوصول إليه ومجهز بشكل جيد في بيئة سكنية عادية وتقديم ما يلزم من الخدمات والدعم الكافيين والفرديين. والغرض من ذلك هو ألا يعيش أي شخص مصاب بإعاقة ذهنية في مؤسسة رعاية بعد عام ٢٠٢٠. وخلال تنفيذ البرنامج، شيد زهاء ٤٠٠ مسكن، وانخفضت نسبة استخدام خدمات الرعاية المؤسسية بسرعة أكبر مما مضى، وتراجع عدد النزلاء المدعومين منذ وقت طويل في مؤسسات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. وتهدف فنلندا إلى زيادة هذه الخيارات الإسكانية الفردية وخدمات الدعم المتصلة بها في المستقبل.

٨٢- وكان الهدف من البرنامج الفنلندي للسياسة العامة المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ والتدابير المتخذة في إطاره صون مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة المنصفة في المجتمع وتحديد مسارات إنمائية تُتبع من خلالها سياسة مستدامة ومسؤولة في مجال الإعاقة. ووفقاً لتقييم تنفيذ البرنامج، أُنجزت معظم التدابير على النحو المخطط له. ونتيجة لذلك، بات هناك اتجاه إيجابي واضح، ولا سيما في الخدمات الثقافية والرياضية ومجالي التعليم والتعاون الدولي. وعزز البرنامج أيضاً الاهتمام المولى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع القطاعات الإدارية وزاد التعاون على نطاق الإدارات بشأن قضايا الإعاقة.

٨٣- وتعكف الحكومة حالياً على إصلاح التشريعات الوطنية المتعلقة بالإعاقة لإدماج قانون خدمات الإعاقة وقانون تقديم الرعاية الخاصة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في قانون واحد بشأن الخدمات الخاصة المقدمة على أساس الإعاقة. ويهدف الإصلاح إلى زيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة مساواتهم مع غيرهم. وسيسري القانون على الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة ومتكررة إلى المساعدة والدعم لمواجهة الحياة اليومية لأنهم يعانون من قصور

وظيفي بسبب إصابتهم بعجز أو مرض طويل الأمد. وسيعزز الإصلاح حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتوجه المراعي لاحتياجات العملاء، وسيمكنهم من تقرير خياراتهم بأنفسهم، وسيعزز إدماجهم، وسيتيح إمكانية الاستفادة من الخبرات والتجارب.

٨٤- وتدعم الحكومة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وبقاءهم في العمل من خلال مشاريعها الرئيسية المتعلقة بتوفير الفرص الوظيفية للأشخاص غير القادرين على العمل بشكل كامل.

تعزيز حقوق الأقليات - الروما

٨٥- أدت السياسة الوطنية المتعلقة بالروما الوعي بقضايا الروما وحسنت تنسيق تلك القضايا على الصعيد الوطني. وقد تحقق نجاح كبير في تنفيذ التدابير التي كُلفت وزارات مختلفة بتنفيذها، وقد أحرز بعضها تقدماً كبيراً، ولا سيما في قطاع التعليم. وازداد، على وجه الخصوص، معدل مواظبة الفتيات على الدراسة زيادة كبيرة. غير أن تحديات أكبر اعترضت التنفيذ على الصعيد المحلي. ولا تزال هناك تحديات خاصة فيما يتعلق بمعدل عمالة الروما وتعليم البالغين منهم. ويجري إعداد دراسة مستفيضة في إطار هذه السياسة عن رفاة الروما من الناحيتين الاجتماعية والصحية. ويُتوقع أن توفر الدراسة مزيداً من المعلومات عن احتياجات تطوير نظم الخدمات الاجتماعية والصحية وخدمات الرعاية لتلبية احتياجات الروما الخاصة بشكل أفضل.

٨٦- وتبين المشاورات التي تُجرى بين السلطات المحلية والمنظمات، وكذلك الاجتماعات الوطنية التي تُعقد بين المجالس الاستشارية المعنية بشؤون الروما، مدى حسن سير التعاون بين الروما والحكومة والسلطات المحلية. وتم مشاركة الروما النشطة في تنفيذ هذه السياسة الوطنية عن شعور الجهات الفاعلة بالثقة. ومن العوامل التي أدت إلى بناء هذه الثقة الممارسة المتبعة في فنلندا والمتمثلة في إشراك الروما في صنع القرارات التي تخصهم. ويُعد المجلس الاستشاري الوطني المعني بشؤون الروما محفلاً هاماً لإشراك الروما في صنع القرارات الوطنية. واستهل المجلس الاستشاري ولاية جديدة مدتها ثلاث سنوات في بداية عام ٢٠١٧. ويمثل الروما نصف أعضاء المجلس الاستشاري.

٨٧- غير أن تقريراً نشره أمين المظالم المعني بالأقليات (أمين المظالم المعني بعدم التمييز حالياً) في عام ٢٠١٤ عن التمييز الذي يتعرض له الروما في فنلندا يشير إلى أن الروما كثيراً ما يتعرضون للتمييز في جميع مجالات الحياة. فقد أفاد ما نسبته ٦٨,٧ في المائة من جميع المجيبين الذين أجريت معهم مقابلات، وهي نسبة مرتفعة بشكل استثنائي، بأنهم تعرضوا للتمييز في مجال ما من مجالات الحياة خلال السنة الماضية. وأظهر التقرير أيضاً أن الكثيرين من الروما (٧٧,٦ في المائة منهم) مستعدون لتغيير بعض سمات ثقافتهم لو كان ذلك ممكناً. وتشير نتائج التقرير إلى استعداد مجتمع الروما لمناقشة هذه المواضيع، حتى الصعبة منها.

٨٨- وتعزز عملية إصلاح الخدمات الاجتماعية والصحية والإدارة الإقليمية هياكل مشاركة الروما بأنفسهم وتطوير الخدمات من وجهة نظرهم. وسيزداد عدد المجالس الاستشارية الإقليمية المعنية بشؤون الروما من أربعة إلى خمسة مجالس، مما سيحسن فرص مشاركتهم وتأثيرهم في عمليات صنع القرار على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويجري إنشاء أول مركز امتياز مخصص للروما في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية في وسط فنلندا. والهدف من ذلك هو إنشاء مركز يعنى بتطوير خدمات اجتماعية وصحية مراعية لثقافة الروما، وتدريب العاملين في هذا القطاع، وتحسين الدراية بالمشروع على الصعيد الوطني.

٨٩- وأطلق عدد من المشاريع الإقليمية والوطنية في إطار السياسة الوطنية المتعلقة بالروما، ولا سيما في مجالات التعليم والتدريب والعمالة والخدمات الاجتماعية والصحية وصون التراث الثقافي.

منع الاتجار بالبشر

٩٠- تواصل الحكومة الاستجابة إلى التوصيات المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر من خلال خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، التي اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتتضمن خطة العمل، التي أُعدت استناداً إلى قاعدة واسعة، تسعة تدابير كُلفت وزارة واحدة أو أكثر بتنفيذ كل منها، وتشمل تلك التدابير ما يلي: تطوير تنسيق أنشطة مكافحة الاتجار بالبشر والتعاون بشأنها على الصعيد الوطني، وتعزيز العمل المضطلع به في مجال توعية ضحايا الاتجار وتحديد هوياتهم وتقديم المساعدة لهم.

٩١- وتُبلغ المنظمات غير الحكومية سنوياً عن عشرات الحالات التي يُكره فيها أشخاص مقيمون في فنلندا على الزواج. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أطلقت الحكومة مشروعاً جديداً لجمع معلومات عن ظاهرة الزواج القسري، ومن ثم، كفالة تعاون السلطات وضمناً إمكانية المشاركة الكافية في الإجراءات الجنائية في المسائل المتعلقة بالزواج القسري أيضاً. ويعاقب القانون الجنائي الفنلندي على الزواج القسري بعقوبات عادية أو مشددة باعتباره تجاراً بالبشر أو إكراهاً. ويعاقب القانون هذا الفعل بصرف النظر عما إذا كان الإكراه قد ارتكب داخل فنلندا أو خارجها. ويتوقع أن تنتهي هذه الدراسة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

ثالثاً- تنفيذ الالتزامات الطوعية

السلم والأمن الدوليان وحقوق الإنسان

٩٢- تُعدّ فنلندا إحدى الجهات الفاعلة المعروفة جداً والموثوقة في سياسة التنمية الدولية وفي عمليات حفظ السلام والوساطة. وقد بذلت فنلندا جهوداً حثيثة لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي تعكف الآن على صياغة خطة عملها الوطنية الثالثة. أما في مجال الوساطة، التي تعتبرها فنلندا إحدى أولويات سياستها الخارجية، فهي تواصل تطوير الوساطة الدولية وتعزيز صورتها تنفيذاً لخطة العمل الوطنية في مجال الوساطة، المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وعلى سبيل المثال، تشترك فنلندا في رئاسة مجموعات أصدقاء الوساطة في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتُعد مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة مجموعة لدعم الوساطة ذات مكانة محورية وبارزة على الصعيد الدولي. وبمبادرة من فنلندا وتركيا، تفاوضت المجموعة على أربعة قرارات بشأن الوساطة، آخرها القرار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقد عززت هذه القرارات المبادئ التي تستند إليها الأمم المتحدة فيما تضطلع به من أنشطة دعم الوساطة ودورها الأساسي في الوساطة. وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل فنلندا دعم تعزيز وساطة الاتحاد الأفريقي. ويعد الحوار أولوية من الأولويات الناشئة في أنشطة الوساطة التي تضطلع بها فنلندا. وعلى سبيل المثال، عُقد في هلسنكي مؤتمر دوليان بشأن الحوار الوطني والوساطة.

٩٣ - وإذ تحيط فنلندا علماً بأوجه الترابط العالمية، فهي تشجع الاستقرار والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة على الصعيد الدولي. وتعد سياسة حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من أنشطة السياسة الخارجية والأمنية للحكومة، التي تعتبر سياسة حقوق الإنسان وسيلةً لإيجاد عالم ينعم فيه الجميع بمزيد من الكرامة الإنسانية والإنصاف والسلام. وتدعم فنلندا الدانمرك باعتبارها المرشح المشترك لبلدان الشمال الأوروبي لعضوية مجلس حقوق الإنسان في انتخابات عام ٢٠١٨. وتود فنلندا أيضاً تعزيز حقوق الإنسان وحماتها من خلال الترشح لعضوية المجلس في انتخابات عام ٢٠٢١. وستتيح رئاسة لجنة وزراء مجلس أوروبا في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ فرصة لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي.

الالتزام بتحقيق هدف المعونة الإنمائية

٩٤ - يعرّف تقرير الحكومة عن السياسة الإنمائية، الذي اعتمد في شباط/فبراير ٢٠١٦، أهداف السياسة الإنمائية لفنلندا باتباع نهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان باستمرار. ودأبت فنلندا على الترويج للأهداف المذكورة في ذلك الالتزام، بما فيها الأهداف الشاملة، التي توجهها حالياً أيضاً خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واستناداً إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تركز السياسة الإنمائية لفنلندا تركيزاً خاصاً على حقوق النساء والفتيات وعلى تعزيز اقتصادات البلدان النامية من أجل زيادة فرص العمل وتعزيز الصناعات والرفاه. وتشمل محاور التركيز أيضاً مجتمعات فعالة وديمقراطية، وتوافر الغذاء والمياه والطاقة، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

٩٥ - وترمي فنلندا إلى زيادة الميزانية الإنمائية مع انتعاش الاقتصاد الوطني، بنسبة تصل إلى ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في الأجل الطويل، تمشياً مع أهداف الأمم المتحدة. كما ستتجاوز النسبة المئوية للتمويل المقدم إلى أقل البلدان نمواً أيضاً النسبة الموصى بها دولياً البالغة ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، خلال الولاية الانتخابية الحالية.

الالتزام بتقديم تقرير مؤقت طوعي عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

٩٦ - تتعهد فنلندا بتقديم تقرير مؤقت طوعي عن تنفيذ توصيات الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان في صيف عام ٢٠١٩.

رابعاً - الإنجازات والممارسات الجيدة - التحديات والقيود

تحقيق أعلى مستوى من حرية التعبير والرأي عموماً

٩٧ - إن حرية التعبير شرطٌ أساسيٌّ لبناء مجتمع حر وديمقراطي. وهي شرط مسبق لا غنى عنه لإعمال الشفافية والمسؤولية، وهما أمران أساسيان بدورهما لتعزيز حقوق الإنسان وحماتها. ويكفل دستور فنلندا حق كل فرد في التعبير عن رأيه وفي نشر المعلومات والآراء وغيرها من المنشورات وفي تلقيها من دون أن يمنعه أي شخص مسبقاً من ذلك. ودأبت فنلندا على توضيح هذا الحكم من خلال سن تشريعات منها، مثلاً، القانون المتعلق بممارسة حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية، وتقديم توصيات وتعليمات متعلقة بالسياسات.

٩٨- ووفقاً للمعايير الدولية، توفر فنلندا أعلى درجة من حرية التعبير. وتبوّأت فنلندا المرتبة الأولى طيلة السنوات الخمس الماضية في الترتيب العالمي لحرية الصحافة الذي تعدّه منظمة "مراسلون بلا حدود"، وذلك بفضل حرية الحصول على المعلومات من السلطات العامة، وارتفاع مستوى حماية مصادر المعلومات، والجهود الرامية إلى تزويد جميع المواطنين بخدمة شبكية سريعة. ولا توجد رقابة مسبقة في فنلندا، ولكن السلطات قد تتدخل بأثر رجعي في استخدام حرية التعبير في حالة نشر منشورات ثبت أنها منافية للقانون.

٩٩- وسيكون من المهم أيضاً في المستقبل السماح لوسائل الإعلام بالعمل بأقصى حد ممكن من الاستقلال والتنوع من أجل الحفاظ على مستوى عالٍ من حرية الصحافة. ولضمان المساواة، من الأهمية بمكان حماية حقوق أولئك الذين لا تسنح لهم كثيراً فرصة استخدام حرية التعبير المكفولة لهم، بسبب الحواجز التي تمنعهم من استخدام تكنولوجيا المعلومات، مثلاً.

ريادة فنلندا في مجالي الرقمنة والحكومة الإلكترونية

١٠٠- يمر المجتمع الفنلندي بمرحلة انتقالية. وتسهم الرقمنة في نجاح التغييرات الهيكلية الرئيسية. وتعد فنلندا من البلدان الرائدة في مجالي الرقمنة والحكومة الإلكترونية.

١٠١- ومن أمثلة مشاريع الرقمنة المنفذة مشروع الهيكل الوطني لبرنامج الخدمات الرقمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويرمي المشروع، على سبيل المثال، إلى تبسيط وتيسير معاملات المواطنين والشركات والمنظمات مع السلطات، وتحسين الأمن في هذا السياق، وتشجيع الإدارة العامة على الانفتاح، وتحسين نوعية الخدمات العامة.

١٠٢- وفي إطار برنامج الحكومة، وإلى جانب تقديم خدمات إلكترونية، سيجري تحسين تمتع الأفراد بحقوقهم في البت في استخدام معلوماتهم الشخصية ورصده، مع كفالة نقل البيانات بسلاسة بين الإدارات. وستُقدم المساعدة إلى الأشخاص الذين لا يستخدمون الخدمات الرقمية أو غير القادرين على استخدامها.

١٠٣- وفي سياق هذه التغييرات، يجب أن تمثل السلطات لالتزامها بحماية الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان.

١٠٤- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، اعتمدت الحكومة مبادئ رقمنة جميع قطاعات الخدمة العامة باعتبارها قواعد متفقاً عليها لتطوير الخدمات العامة. وتشمل هذه المبادئ تقديم الخدمات استناداً إلى احتياجات العملاء، وبناء خدمات آمنة سهلة الاستخدام.

المساواة بين المرأة والرجل والمساواة في الأجر

١٠٥- إن المساواة وعدم التمييز من القيم والأهداف الأساسية في المجتمع الفنلندي. وتبوّأت فنلندا مراراً مراتب الصدارة في تصنيفات البلدان من حيث المساواة (مثل مؤشر المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين).

١٠٦- وعملت فنلندا لسنوات طويلة على تعزيز المساواة على أساس تشريعي قوامه الدستور وقانون المساواة بين المرأة والرجل. وتكمل هذه التشريعات خطط العمل الحكومية للمساواة بين الجنسين. ومنذ عام ٢٠٠٣، أعدت كل حكومة خطة من هذا القبيل باعتبارها أداة لتنسيق

سياسة الحكومة في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التدابير المتخذة من قبل جميع الوزارات. وعلى سبيل المثال، تشمل خطة العمل الحالية تدابير تهدف إلى تحسين وضع المرأة والرجل وتعميم أهداف المساواة في الإصلاحات الاجتماعية الهامة والمشاريع الرئيسية.

١٠٧- ويرمي قانون المساواة بين المرأة والرجل إلى منع التمييز على أساس نوع الجنس وإلى تعزيز المساواة بين المرأة والرجل، ومن ثم، تحسين وضع المرأة، ولا سيما في الحياة العملية. ويسري هذا القانون، من حيث المبدأ، على جميع أنشطة ومجالات الحياة في المجتمع. وهو يحظر التمييز المباشر وغير المباشر على أساس نوع الجنس. وبموجب هذا القانون، يعتبر التحرش الجنسي والتحرش القائم على نوع الجنس ضرباً من ضروب التمييز. وعلاوة على ذلك، يلزم هذا القانون السلطات بأن تعزز المساواة بعزم وبصورة منهجية في جميع أنشطتها، وأن تنشئ وتوطد ممارسات إدارية وتنفيذية تكفل النهوض بالمساواة في إعداد وصنع القرارات المتعلقة بمختلف المسائل. ويجب، على وجه الخصوص، تغيير الظروف التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. ويجب أخذ تعزيز المساواة بين الجنسين في الاعتبار على النحو المشار إليه أعلاه من حيث توافر الخدمات وتقديمها. ويتولى أمين المظالم المعني بالمساواة والمحكمة الوطنية المعنية بقضايا التمييز والمساواة الإشراف على الامتثال لهذا القانون.

١٠٨- وأما المساواة في الأجر فهي إحدى المسائل المحورية في الحياة العملية. ويُعد عدم التمييز في الأجر والمساواة فيه شرطاً مسبقاً أساسياً لحياة عملية منصفة ومنتجة ومتسمة بجودة عالية. ومنذ عام ٢٠٠٦، تنفذ الحكومة والمنظمات المركزية في سوق العمل برنامجاً لضمان المساواة في الأجر. ويهدف برنامج الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ إلى تقليص متوسط الفرق في الأجر بين المرأة والرجل وإعمال مبدأ المساواة في الأجر في مكان العمل.

منع الإقصاء

١٠٩- يعد الإقصاء وانقسام المجتمع من أكبر التحديات المحلية. ويتمثل هدف الرفاه والصحة الذي يتوخى برنامج الحكومة الحالي تحقيقه خلال السنوات العشر المقبلة في أن يكون الناس في فنلندا أوفر صحة وأقدر على الأخذ بزمام الأمور في مختلف مراحل حياتهم. ويعني هذا، على سبيل المثال، إصلاح الضمان الاجتماعي لتشجيع المشاركة والعمالة. ومن الأهداف الرئيسية لعملية إصلاح نظامي الرعاية الاجتماعية والصحية الجارية تقليل الفوارق في التمتع بالرفاه والصحة. وتنقل عملية الإصلاح مسؤولية توفير الخدمات الاجتماعية والصحية إلى المقاطعات، ولكن البلديات ستواصل البت في العديد من المهام التي لا غنى عنها لإدماج السكان. ويتأثر التمتع بالرفاه والصحة بعوامل منها، مثلاً، التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومراحل التعليم الأخرى والخدمات الثقافية والرياضية.

١١٠- وتهدف المشاريع الحكومية الرئيسية إلى تسريع وتيرة جهود مكافحة الإقصاء. وينشر المشروع الرامي إلى تعزيز الصحة والرفاه والحد من أوجه التفاوت الممارسات ونماذج العمل الجيدة وبيئتها. أما برنامج معالجة خدمات الطفل والأسرة، فيستحدث خدمات غير مشروطة ميسرة للأطفال ويحسن المعارف الخاصة اللازمة لمساعدة الشباب على حل معظم مشاكلهم. والغرض من ذلك هو إيجاد ثقافة عمل تعزز حقوق الطفل في عمليتي صنع القرار وتقديم الخدمات على السواء. ويتوخى المشروع الرئيسي الرامي إلى الانتقال من ضمان مصالح الشباب إلى ضمان

مصالح المجتمع تقليل عدد الشباب المتقطعين عن التعليم والحياة العملية. ويروج مشروع توفير الفرص الوظيفية للأشخاص غير القادرين على العمل بشكل كامل لتوظيف هؤلاء الأشخاص في سوق العمل المفتوحة.

١١١- ويهدف قانون الوقاية من الإدمان، وبرنامج العمل الذي وضع في إطاره، إلى تعزيز المساواة في التمتع بالصحة والرفاه. وتعكف الحكومة على إعداد إصلاح شامل لقانون الكحول.

خدمات رعاية المسنين

١١٢- تبلغ نسبة من لا تقل أعمارهم عن ٦٥ عاماً في فنلندا ٢٠ في المائة من السكان. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نشرت المنظمة التي تمثل مصالح روابط المتقاعدين (BETU) دراسة تبين أن أسوأ الشواغل والمشاكل التي تواجه الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم سن ٥٥ عاماً حالياً وفي المستقبل هي مشاكل اقتصادية - كندني المعاشات - والعزلة وضعف إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية. وأولى أمين المظالم البرلماني، في سياق أنشطته الإشرافية، الانتباه مراراً إلى أوجه القصور التي تشوب ظروف رعاية المسنين ومعاملتهم في دور الرعاية المؤسسية ومرافق السكن المزودة بخدمات وفي دور الرعاية غير المؤسسية على السواء.

١١٣- وتهدف سياسة الحكومة المتعلقة بالشيخوخة إلى تحسين قدرات المسنين الوظيفية وتعزيز استقلالهم ومشاركتهم النشطة في المجتمع. ويهدف مشروع رئيسي جديد أطلقته الحكومة في خريف عام ٢٠١٦ إلى إصلاح نظم الرعاية المنزلية والرعاية غير الرسمية والرعاية الأسرية. ويهدف المشروع إلى استحداث خدمات تتسم بقدر أكبر من المساواة والتنسيق وفعالية التكلفة لفائدة المسنين وأقرب أقرانهم. ويزيد المشروع خدمات الرعاية وإعادة التأهيل القائمة على تعدد التخصصات، لكي يكفل للمسنين أن يعيشوا حياة أوفر ما يمكن صحة وأكثر ما تكون تمكيناً لهم، ويطور الخدمات المقدمة إليهم في المنزل عدداً ومضموناً. ويكفل المشروع أيضاً تلقي المسنين خدمات علاج عالية الجودة في منازلهم، بدعم من أقرب أقرانهم، ويعزز الخدمات التي تساعد مقدمي الرعاية غير الرسمية على التكيف.

١١٤- وبدأ نفاذ القانون المتعلق بدعم قدرات المسنين الوظيفية وخدمات الرعاية الاجتماعية والصحية المخصصة لهم في تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي ذلك السياق، نشرت وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية ورابطة السلطات المحلية والإقليمية الفنلندية توصية مشتركة تتعلق بجودة تلك الخدمات لكفالة شيخوخة كريمة وتقديم خدمات فعالة لمن يحتاجونها من المسنين ودعم تنفيذ القانون المذكور. ويتصل هذا القانون بإعمال حقوق الإنسان المكفولة للمسنين وحقوقهم في تقرير مصيرهم.

١١٥- ويهدف برنامج الذاكرة الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ إلى جعل فنلندا بلداً مراعيًا لذاكرة سكانه. ويعد البرنامج ٣٢ تدبيراً لكفالة أكبر قدر ممكن من النجاح لجهود الوقاية من أمراض الذاكرة وخدمات تشخيصها وعلاجها، وذلك في احترام لحقوق الإنسان.

١١٦- أما البرنامج الوطني لتطوير الرعاية غير الرسمية في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ فيحدد أهداف التطوير الاستراتيجية والتدابير التشريعية وغيرها من تدابير التطوير اللازمة. وتعتزم الحكومة زيادة استخدام الرعاية غير الرسمية، وخصصت لها تمويلاً كبيراً في إطار برنامجها.

مستقبل الهجرة وآثار أزمة اللاجئين على فنلندا

١١٧- كان التدفق الجماعي المفاجئ لطالبي اللجوء ظاهراً للعيان في فنلندا وأثناء أخرى من أوروبا. وفي عام ٢٠١٥، جاءت فنلندا في المرتبة الرابعة من بين بلدان الاتحاد الأوروبي التي استقبلت أكبر عدد من طالبي اللجوء مقارنة بعدد السكان. وارتفع عدد طالبي اللجوء في فنلندا ارتفاعاً سريعاً ليصل إلى ٤٧٦ ٣٢ شخصاً. ففي عام ٢٠١٤، كان ذلك العدد يبلغ ٦٥١ ٣ طالب لجوء، مما يعني أن طلبات اللجوء ارتفعت بزهاء عشرة أضعاف ما كانت عليه في السنة السابقة.

١١٨- وارتفع عدد مراكز الاستقبال من ٢٠ إلى ٢٠٠ مركز، وعدد الأشخاص المعنيين بمعالجة طلبات اللجوء من ٧٥ إلى ٥٠٠ شخص. ورغم كثرة عدد طالبي اللجوء، أظهرت فنلندا تضامنها مع بلدان الاتحاد الأوروبي من خلال استقبال طالبي اللجوء الوافدين من اليونان وإيطاليا في إطار آلية إعادة توطين اللاجئين داخل بلدان الاتحاد.

١١٩- ومع تزايد عدد طالبي اللجوء، أنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ مركز تنظيم في تورينو قرب الحدود السويدية لكي يتسنى تسجيل جميع طالبي اللجوء في ظل تلك الحالة الاستثنائية. وتمكن مركز التنظيم من تسجيل ما مجموعه ٧٣٦ ١٦ شخصاً. وأدى المركز دوراً هاماً في كفالة إحالة ذلك العدد الهائل من طالبي اللجوء إلى مصالح الاستقبال وإمكانية توفير الخدمات للجميع على نحو ملائم وحسبما يقضي به التوجيه المتعلق بظروف الاستقبال.

١٢٠- وفي عام ٢٠١٦، كان عدد طالبي اللجوء أقل بكثير من عددهم في العام السابق. فقد طلب ما مجموعه ٦٥٧ ٥ شخصاً اللجوء في فنلندا. وأما عدد القرارات الصادرة بشأن طلبات اللجوء، التي بلغ مجموعها ٢٨ ٢٠٠ قرار، فارتفع بزهاء أربعة أضعاف مقارنة بعام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦، جرى تخفيض عدد مراكز استقبال طالبي اللجوء نتيجة لانحسار تدفق طالبي اللجوء. ويوجد الآن ١٢٦ مركزاً يقيم بها ١٦ ٠٠٠ طالب لجوء، ويقيم ما يقارب ٣ ٧٠٠ طالب لجوء في سكن خاص.

١٢١- وأعربت المنظمات غير الحكومية عن قلقها إزاء حقوق القصر غير المصحوبين بأهاليهم وازدياد صعوبة الحصول على الحماية الدولية وجمع شمل الأسر.

١٢٢- وتنتظر الحكومة في خيارات بديلة للاحتجاز. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٧، ينص القانون على تدبير إداري مؤقت جديد كبديل للاحتجاز، وهو إلزام الأجنبي بالبقاء في مركز استقبال معين. ويعني هذا أنه يجوز إلزام الأجنبي الذي يطلب الحصول على الحماية الدولية بالبقاء في مركز استقبال معين وتسجيل حضوره في المركز من مرة واحدة إلى أربع مرات يومياً، إذا كان ذلك ضرورياً للتحقق من استيفائه لشروط دخول البلد أو الإقامة فيه أو لضمان إبعاده من البلد. ويجوز إعفاء الأجنبي الملزم بالبقاء في مركز الاستقبال، لسبب شخصي هام، من هذا الالتزام مؤقتاً.

١٢٣- وإذا توافرت الشروط المسبقة للاحتجاز طفل غير مصحوب بذويه يبلغ عمره ١٥ سنة أو أكثر وسبق له أن طلب الحماية الدولية وصدر في حقه قرار إبعاد قابل للإنفاذ، يجوز إلزام الطفل بالبقاء في مركز استقبال معين. ويقلل تطبيق هذا القانون من الحاجة إلى احتجاز القصر. ولذا، فإن لهذا القانون تأثيراً إيجابياً أيضاً على وضع الأطفال وإعمال مصالحهم الفضلى.

١٢٤- ويركز البرنامج الحكومي لإدماج المهاجرين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، الذي يستند إلى قانون تعزيز إدماج المهاجرين، على أربعة مجالات، هي: (١) الاستفادة من مواطن القوة الثقافية للمهاجرين في تعزيز القدرة الفنلندية على الابتكار؛ (٢) وتعزيز إدماج المهاجرين من خلال اتخاذ تدابير شاملة لعدة قطاعات؛ (٣) وزيادة التعاون بين الدولة والبلديات في استقبال المستفيدين من الحماية الدولية؛ (٤) وتعزيز ثقافة حوار وطني إنسانية لا تسامح فيها مع العنصرية.

١٢٥- وعندما تغيرت حالة تدفق طالبي اللجوء، بدأت الحكومة في مراجعة تدابير الإدماج والتوظيف وفي تخطيط تدابير جديدة للتسهيل بتوزيع الحاصلين على تصاريح إقامة على البلديات وإدماجهم فيها وحصولهم على التعليم وفرص العمل.

١٢٦- وتمثل السياسة التي تتبعها فنلندا في إبقاء الهجرة وتكاليفها تحت السيطرة. وفي الوقت الراهن، تعرقل عوامل عديدة حصول المهاجرين على التعليم وفرص العمل. ويسير توزيع الحاصلين على تصاريح إقامة على البلديات بوتيرة بطيئة. ويسلك المهاجرون مسارات طويلة للحصول على التعليم وفرص العمل، وهي مسارات تتسم بعدم كفاءتها وتداخلها وبدراسات غير ملائمة في بعض الأحيان. وتصب زيادة مرونة النظام وكفاءته في مصلحة المجتمع ككل، ولا سيما في ظل تغير الحالة، لأن الخيار البديل هو أن يستمر المهاجرون في العيش على الضمان الاجتماعي بلا تعليم وعمل.

١٢٧- ويؤدي تعلم اللغة الوطنية واحترام الثقافة والأعراف الفنلندية والحصول على فرصة عمل بأسرع ما يمكن دوراً أساسياً. وستحسن أشكال الدعم المتعدد التخصصات الحالية وخدمات رعاية الطلاب فرص التعلم، وستلبي احتياجات المهاجرين الخاصة في إطار تدريب المدرسين. وسيعزز إدماج المهاجرين في الأنشطة الترفيهية وأنشطة المنظمات غير الحكومية.

بدائل الحبس الاحتياطي والإيداع في السجون بدلاً من مرافق الشرطة

١٢٨- أولى كل من هيئات رصد المعاهدات الدولية وأمين المظالم البرلماني اهتماماً لأوجه القصور في معاملة المحبوسين احتياطياً في فنلندا واحتجازهم لفترة طويلة إلى حد مفرط في مرافق الشرطة.

١٢٩- ويدعو اقتراح قدمته الحكومة مؤخراً إلى البرلمان إلى استحداث بديلين جديدين للحبس الاحتياطي، هما: فرض حظر مشدد على السفر والاعتقال كبديل للحبس الاحتياطي. ويتمثل البديل الحالي الوحيد للحبس الاحتياطي في حظر السفر العادي، ولكنه نادراً ما يُستخدم. وبدلاً من حبس المشتبه في ارتكابه جريمة حبساً احتياطياً، يمكن للمحاكم أن تفرض عليه حظر سفر مشدد، إذا لم يكن حظر السفر العادي تدييراً قسرياً كافياً. ويمكن للمحكمة الابتدائية أن تفرض حظر سفر مشدداً على المدعى عليه قبل إصدار حكم بالعقوبة عليه.

١٣٠- وبعد الحكم على المتهم بالسجن غير المشروط، يمكن للمحكمة أن تفرض الاعتقال على الشخص المدان، بدلاً من حبسه، كبديل للحبس الاحتياطي إذا كان محكوماً عليه بالسجن لمدة تقل عن سنتين. وعليه، لا يمكن استخدام إجراء الاعتقال هذا في القضايا التي تنطوي على أشد الجرائم خطورة.

١٣١- ويتم الإشراف على تنفيذ هذين التدييرين القسريين من خلال الأجهزة الإلكترونية. ويشمل الاعتقال كبديل للحبس الاحتياطي إلزام الشخص المعتقل بالبقاء في المنزل أو في مكان آخر مناسب للعيش فيه في الأوقات المحددة في قرار المحكمة. وفيما يتعلق بحظر السفر المشدد، يترك فرض التزام من هذا القبيل لتقدير المحكمة.

١٣٢- وبهدف الحد من الإبقاء رهن الحبس الاحتياطي في مرافق الشرطة، قدمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون ينص على إيداع الشخص المحبوس احتياطياً في السجن مباشرة، من حيث المبدأ، بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي. وستُشدد الشروط المسبقة لوضع المحبوسين احتياطياً في سجون الشرطة بحيث لا يمكن احتجازهم في مرافق الشرطة إلا إذا لم يكن هناك بد من ذلك لفصلهم عن السجناء الآخرين لأسباب أمنية أو لتوضيح ملابسات جريمة. وستُقتصر مدة الحبس القصوى في سجون الشرطة من ٣٠ يوماً إلى ٧ أيام.

١٣٣- وستُينقل جميع المحبوسين احتياطياً إلى السجن مباشرة بعد انقضاء فترة حبسهم الاحتياطي. غير أن هذا الهدف سيُحقق على مراحل خلال السنوات القادمة، لأن وكالة العقوبات الجنائية لا تمتلك بعد مرافق كافية لاستيعاب جميع المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي، أي زهاء ٨٠ شخص يومياً، في السجون.

وضع الشعب الصامي وحقوقه

١٣٤- أثار وضع الشعب الصامي وحقوقه، وهو الشعب الأصلي الوحيد في فنلندا، ولا سيما حقه في تقرير مصيره وتعريف الصامي، نقاشات حادة كثيرة وآراء متضاربة في سياق بعض المبادرات التشريعية.

١٣٥- وتعتزم الحكومة أن تنقح، خلال الولاية الانتخابية الحالية، القانون المتعلق بالبرلمان الصامي عملاً باقتراح قدم خلال ولايتها السابقة وأُلغي لاحقاً، وذلك بعرض معظم التنقيحات المقترحة على البرلمان مرة أخرى. وفي هذا السياق، ستجدد الحكومة اقتراحها الداعي إلى تغيير التزام السلطات بالتفاوض مع البرلمان الصامي بحيث يمثل بشكل أفضل مفهوم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ويتضمن الاقتراح أيضاً تنقيحات لإجراءات انتخاب أعضاء البرلمان الصامي. أما تعديل تعريف الصامي، بموجب قانون البرلمان الصامي، فيتوقف أيضاً على اتفاقية صامبي بلدان الشمال الأوروبي وأحكامها المتعلقة بالأشخاص الذين يحق لهم التصويت في انتخابات البرلمان الصامي.

١٣٦- وبدأ نفاذ القانون المنقح المتعلق بشركة 'ميتساهاليتوس' (Metsähallitus) لإدارة الغابات في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وبعد تنقيحه، حُولت شركة ميتساهاليتوس للحراجة إلى شركة حراجة ذات مسؤولية محدودة مملوكة للدولة بالكامل، وهي شركة من المقرر إنشاؤها بموجب القانون المذكور. وتبقى جميع الأراضي والمياه المملوكة للدولة تحت ملكية الدولة المباشرة وتتولى إدارتها شركة ميتساهاليتوس التابعة للدولة. ويحق لفرع الشركة استخدام هذه المناطق.

١٣٧- ويتضمن القانون المتعلق بالشركة أحكاماً بشأن اللجان الاستشارية للبلديات المزمع إنشاؤها في موطن الصاميين. ويتوقع أن تعزز هذه اللجان إلى حد ما حق الصاميين، باعتبارهم شعباً أصلياً، في صون وتطوير لغتهم وثقافتهم. وقد عين البرلمان الصامي ممثليه في هذه اللجان.

١٣٨- وشكلت الحاجة إلى إنعاش مخزونات السلمون الضعيفة نقطة انطلاق للمفاوضات التي بدأت في عام ٢٠١٢ بين فنلندا والنرويج بشأن اتفاق مصايد أسماك تانا. وتوصل الطرفان إلى توافق في الآراء بشأن ذلك الاتفاق في صيف عام ٢٠١٦. ويوفر هذا الاتفاق التفاوضي حلاً وسطاً يوفق بين حماية سمك السلمون ومختلف أساليب الصيد وحقوق مختلف مجموعات الصيادين الفنلنديين. ويراعي الاتفاق أسلوب الصيد التقليدي الذي يستخدمه الصاميون، والصيد استناداً إلى ملكية مياه مصايد أسماك تانا، وسياحة الصيد. وينظر البرلمان في قبول الاتفاق.

١٣٩- ويتمثل الغرض من سن قانون اللغة الصامية في ضمان حق الصاميين الدستوري في صون وتطوير لغتهم وثقافتهم. ويتضمن القانون أحكاماً عن حق الصاميين في استخدام لغتهم أمام المحاكم وأمام السلطات العامة الأخرى، إضافة إلى واجب السلطات المتمثل في تعزيز حقوق الصاميين اللغوية وإعمالها. وأُرسِل اقتراح الحكومة المتعلق بتعديل القانون إلى البرلمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ لكي يعلق عليه.

وضع الأقليات الجنسية والجنسانية وحقوقها

١٤٠- يتمتع أفراد الأقليات الجنسية والجنسانية بدورهم دون تمييز بالحقوق الأساسية التي يحميها دستور فنلندا وحقوق الإنسان التي تستند إلى معاهدات دولية. والدولة ملزمة بكفالة المساواة في إعمال هذه الحقوق. وتُفح قانون المساواة بين المرأة والرجل في عام ٢٠١٥ بإدراج حظر التمييز على أساس الهوية الجنسية والتعبير الجنساني وبإلزام السلطات ومقدمي خدمات التعليم وأرباب العمل بمنع هذا التمييز بعزم وبطريقة منهجية. ومن المبادئ الرئيسية التي يتضمنها برنامج معالجة خدمات الطفل والأسرة مراعاة تنوع الأسر في تنظيم الخدمات وتطويرها.

١٤١- وفي نهاية عام ٢٠١٤، اعتمد البرلمان قانون الزواج المحايد جنسانياً، استناداً إلى مبادرة للمواطنين. واعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٧، أصبح من حق المثليين الزواج. وحتى ذلك، كان بإمكانهم تسجيل شراكتهم فقط.

١٤٢- وفي موقف مشترك قُدم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أفاد أمين المظالم المعني بالمساواة وأمين المظالم المعني بعدم التمييز بأن القانون الحالي المتعلق بالاعتراف القانوني بنوع جنس المتحولين جنسياً ينتهك حق مغايري الهوية الجنسية في تقرير مصيرهم. وينبغي تعديل هذا القانون بحيث يلغى اشتراط التعقيم أو العقم لأسباب أخرى للاعتراف بنوع جنسهم.

١٤٣- وفي فتوى صدرت في عام ٢٠١٦، اقترح المجلس الاستشاري الوطني المعني بأخلاقيات الرعاية الاجتماعية والصحية عدم اتخاذ تدابير تعدل السمات الجنسية الخارجية للأطفال حاملي صفات الجنسين، عند علاجهم، حتى يتسنى لهؤلاء الأطفال أنفسهم تحديد هويتهم الجنسية وتكوين موقف بشأن حياتهم الجنسية. وستجرى دراسة عن حقوق وتجارب الأطفال حاملي صفات الجنسين في إطار خطة العمل الوطنية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

خامساً- التحديات الماثلة والدعم اللازم من المجتمع الدولي

١٤٤- لا شيء يستحق الإبلاغ عنه.